حروف المعاني في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)

دراسة وتحليل

م.د. وفاء حسين علي

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

The letters of meanings in the book of poetry

By Abu Ali al-Farsi (died 377 AH)

Study and analysis

Dr. Wafaa Hussain Ali

Wafaa.ar.hum@uodiyala.edu.iq

University of Diyala

College of Education for Humanities

The Department of Arabic Language

الملخص

تقومُ فكرة البحث على تتبع الحروف عند أبي علي ودراسة دلالاتها ومعانيها ، فالحرف لا يُفهم معناه فهمًا دقيقًا إلا بعد إدخاله في سياقٍ نحوي يؤدي به دلالةً نحويةً بارزة، فقصدنا تلك الدلالة بالتحليل فوقع الاختيارُ على كتاب الشعر ، إذ خصّص مُصَنِّفُهُ – أبو علي الفارسي أبوابًا عديدة للحديث عن الحروف متبعًا منهج الاستشهاد بالشعر المتضمن للحرف الذي يرمي الحديث عنه ثم يردفُهُ بكثرة الاحتمالات الجائزة لدلالة الحرف الواحد في الشاهد ذاته ، فوقع نظرنا على تلك الأبواب فتتبّعنا بالتحليل أبرزها من حذفٍ وإضمارٍ للحروف ، وتوسّعٍ لدلالة الحرف الواحد داخل النص ، وأخيرًا أثرِ ضم الحروف المفردة في تغيّر دلالة الحرف المركب .

الكلمات المفتاحية : [حروف – معاني – كتاب – الشعر – علي]

Abstract

The idea of the research is based on tracing the letters according to Abi Ali and studying their connotations and meanings. The letter does not understand its meaning accurately until after it is inserted into a grammatical context that leads to it a prominent grammatical indication. There are many to talk about letters, following the approach of citing poetry that includes the letter that is intended to talk about it, then it is accompanied by many permissible possibilities for the significance of the single letter in the witness itself. The singular changes the meaning of a compound letter.

Keywords: [letters - meanings – Book – poetry - Ali]

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلامُ على مَن بُعِث رحمةً للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . أمّا بعدُ فالحرفُ قسم من الكلام قائمٌ بذاته له دلالةٌ محدّدةٌ واضحة لا يمكن تجاوزها أو إهمالها لأننا سنترك قسمًا يخلُّ بالكلام ويعيبُهُ ، لذلك أولى النحاة عنايةً به تمكّنه من جعله قسمًا تتدرج تحته أعدادٌ كبيرةٌ من الحروف بدلالات لا تُعدّ ولا تُحصى تُطرح بسياقات مختلفة شغلت حيّزًا واسعًا من اللغة العربية فتميّزت في كونها قسمًا من كلامه يقف مع الأسماء والأفعال بل ينشغلُ بالدخول عليهما يطرحُ معناهُ ليظهرَ فائدةً دلاليةً لا يمكن الاستغناء عنها داخل النص فكان أبو علي من المهتمين به ولاسيما معناه ودلالته فأفرد له أبوابًا عِدّة في مؤلّفِهِ (كتاب الشعر) تُوحي بمجرد النظرَ إلى غلبة الدلالة على الاستعمالات النحوية فهي منقادة لها على نحوٍ واضح .فكانت مهمةُ هذا البحث تتبع دلالات الحروف ومعانيها وما تؤول إليه من تغييرات وتقديرات متفاوتة فجاء على ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول قضيتي الحذف والإضمار في الحروف فبيّنت الفرق بين المصطلحين عند اللغويين ثم حلّلت توظيف أبي علي لهذين المصطلحين وتتبعت في المبحث الثاني التوسع الدلالي للحرف في الاستعمال الواحد ، فأظهرتُ براعة أبي علي في اكتشاف المعاني المختلفة للحرف داخل السياق ، أمّا المبحث الثالث فدرس أثرَ ضمّ الحروف المفردة بعضها إلى بعض في تغيّر دلالة الحرف المركب ثم خُتم البحثُ بأهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث ، ثم ثبتُ بالمصادر والمراجع التي أفدنا منها في كتابة البحث .وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على خاتم المرسلين

المبحث الأول حذف الحروف وإضمارها

لا شك أنّ الفرقَ بين المصطلحين (الحذف والإضمار) بيّنٌ واضحٌ ، فلكلٍ معنىً ودلالة مختلفة وما يعنينا حدوثهما في الحروف على وجه الخصوص ، وهذا ما اعتنى به عالمنا الجليل أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ، إذ أفردَ لكلٍ منهما بابًا فصّل فيه قضايا غاية في الأهمية تتعلق بحذف الحروف وإضمارها في النحو العربي ، وأسند كلامه بشواهد قرآنية وشعرية ، فضلًا عن تحليل نحوي دلالي نابع عن علمٍ غزير وفلسفةٍ نحوية تميلُ ميلًا واضحًا إلى التعليل الدقيق ليشمل تقسيماتٍ كثيرةً تربطها دلالاتٌ عميقة غامضة وهذا ما تميّز به أبو علي ، ولاسيّما في كتابه هذاوقبلَ الخوض في الحديثِ عن توظيف المصطلحين في الحروف عند أبي علي لابد من تعريفهما على نحوٍ عام موجز فالحذف هو إسقاط كلمةٍ أو أكثر بشرط ألّا يتأثر المعنى أو الصياغة ، أو إسقاطُ الشيءِ لفظًا ومعنىً[١]أمّا الإضمارُ فقيل في تعريفهِ : ((إسقاطُ الشيء لفظًا لا معنىً ، أو ترك الشيء مع بقاءِ أثرِهِ))[٢].فلا يجوز الخلط بين المصطلحين فلكلٍ معناه ودلالته ، فقد أوضحت التعريفاتُ التفاوتُ الظاهر بينهما . فالحذفُ هو إسقاطُ الكلمةِ إسقاطًا تامًّا ليشمل المعنى فلا يُؤثر ذلك في دلالةِ النص أو الكلام إطلاقًا ؛ لقولهم (ألّا يتأثر المعنى أو الصياغةُ) ويُقصد اللفظ . ويُعدُّ الإضمارُ أوجزَ مما تقدّم فهو إسقاطُ الكلمةِ لفظًا وصياغةً مع بقاءِ معناها في النص . نزع الفارسي إلى التفريق بين المصطلحين فعقد لكلٍّ منهما بابًا خاصًّا به مما يدعونا إلى تقسيم المبحث إلى قسمين :

الأول : حذف حروف المعاني نى الشيخُ بحذف حروف المعاني مع الأسماء فجعل من ذلك ضروبًا عدّة طرحها على نحو كبير من التوضيح والتفصيل ، منها :أنْ يُحذفَ الحرفُ ويُضمّن الاسمُ معناهُ . إذ أوجز هذا الضرب ، وطرح فيه أسماءً تضمنت في أصلِ استعمالها حروفًا ، حُذفت لدلالةِ تلكَ الاسماءِ عليها فبُنيت كما تبنى الحروف فقال في ذلك: ((حروف المعاني تُحذفُ مع الأسماء على ضروب ، أحدُهما : أن يُحذفَ الحرفُ ويُضَمَّنَ الاسمُ معناه ، وهذا يُوجِبُ بناءَ الاسمِ ، نحو أينَ ، وخمسةَ عَشَرَ ، وأمْسِ)) [٣] فلو أنعمنا النظر فيما تقدّم نجد وجوبَ بناءِ الاسماءِ السابقة لنيابتها عن الحروف المحذوفة مع تفاوتٍ واضحٍ في سببِ البناءِ وعلتهِ ، فلكلٍ حالتُهُ العائدة لأصلِهِ فـ(أينَ) اسمٌ يُستفهمُ به عن المكان غالبًا كقولنا (أينَ زيدٌ ؟)[٤] بمعنى في أيّ مكانٍ ، فنابَ عن حرفٍ أعطى معنى الظرفية وهو (في) وضُمِّنَ معناهُ فبُنِيَ على الفتح لذلك وكذلك (خمسةَ عَشَرَ) فهو عددٌ مركبٌ من اثنين حُذف منه حرفُ فضُمِّنَ معناهُ فقيل في : ((بناء ما رُكّبَ من الأعداد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ في المبنياتِ وذلك لتضمنه معنى واو العطف ، إذ الأصل أحدٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو وجُعِلَ الاسمانِ اسمًا واحدًا اختصارًا ما خلا اثنا عشر فإنّ الاسمَ الأول معربٌ)) [٥]إذ ظهرت القاعدة ذاتها في حذف الحرف على نحوٍ أوضح مما ذكرهُ الفارسي ، إذ عَمّمَها على ما رُكّب من الأعداد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ وليس فقط (خمسةَ عَشَرَ) فكل هذهِ الأعداد ما عدا (اثنى عشر) تُبنى على الفتح لتضمنها معنى حرف العطف (الواو) وهو مطلقُ الجمعِ ، فأصبح الاسمانِ اسمًا واحدًا إيجازًا واختصارًا ، ففي قولنا (خمسة وعشر) و(ستة وعشر) دلّتْ الأعدادُ على الجمع من غير إيجاز وبناء لكن حذف الحرف أفاد العددَ إيجازًا وبناءً على الفتح لتضمنه معناه وآخرُ الأسماء المتضمّنة معنى الحروف بناءُ (أمسِ) وهو من ظرفُ زمانٍ دال على اليوم الذي قبلَ يومنا الذي نعيشهُ ، واختلف النحاة في بنائِهِ فكان لابن يعيش الكلامُ الفصلُ في بنائِهِ وتضمّنِهِ معنى الحرف قائلًا : ((والصوابُ أنّه إنما بُني لتضمّنه لام المعرفة وبها صار معرفةً والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكانَ حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناءُ ، وإنما التقى في آخرِهِ ساكنان وهما السين والميم قبلها فكُسِرتْ السينُ لالتقاء الساكنين، فإنْ قيلَ فلِمَ حُذفت اللامُ من أمسِ وضُمّن معناه وألزمت الآن وهما سواءٌ في التعريف والظرفيةِ قيل لأنّ أمسِ يقعُ على اليوم المتقدّم ليومك من أولِهِ إلى آخرِهِ فأمرهُ واضحٌ فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف)) [٦]يبدو مما تقدّم أن ابنَ يعيش ممن عُنُوا بتلك الأسماء المبنية ؛ إذ طرحها وزاد في شرحها وتفصيلها ، فما ذكره عن (أمسِ) وأصل بنائها غايةٌ في الدقة وروعةٌ في التحليل وبيّن سبب حذف لام التعريف من (أمسِ) أنه معروفٌ ومعلوم لدى السامع فلا حاجة باللام لتعريفهِ ففرّقه عن (الآن) المفتقر إلى اللام لغرض التعريف ، ولم يكتفِ بذلك وإنما علّل سبب بنائِهِ على الكسر تحديدًا لالتقاءِ ساكنين هما (الميم والسين) فكُسِرَتْ السين لالتقاء الساكنين نخلص مما تقدم إلى شدّة إيجاز الفارسي في طرحهِ لهذا الضرب من الحذف في الحروف وربما يعود ذلك إلى اعتقادِهِ بشيوع هذا النوع بين النحاة ، وثمة ضروب أخرى بها حاجة إلى التوسع الطرح والتفصيل فضلًا عن اقتصارهِ على هذهِ الأسماء فقط دون غيرها ؛ إذ يُمثّلُ كلُ واحدٍ منها جانبًا مهمًا في حذف الحروف والإنابة عنها ، فالأول (أينَ) ناب عن حرف الجر (في) ، و(خمسةَ عشرَ) ناب عن حرف العطف الواو ، أمّا (أمسِ) فناب عن لام التعريف ، فنلحظ التفاوت في أنواع الحروف المحذوفة ، فقد اوجز الفارسي في الألفاظ وأبحر في المعاني والدلالات لأهمية تلك الحروف المحذوفة وكثرة استعمالها وشيوعها في العربية بقي لنا أن نطرحَ سؤالًا مهمًا مفادُهُ : هل ما ذكره الفارسي من أسماءٍ هي فقط من أنابت عن الحروف المحذوفة ؟ وهل يوجدُ غيرها في العربية تُؤدي الوظيفة ذاتها فتُبنى ؟ فليس لنا إلا أن نقول بوجود غيرها من الأسماء المؤدية الوظيفة نفسها من أسماء الاستفهام الأخرى الدالة في أصل وضعها على عددٍ من حروف الجر كالسؤال بـ(كيفَ) المبنية على الفتح للاستفهام (عن) الحال وغيرها والأمر ينطبقُ على الأعداد المركبة الأُخرى غير (خمسةَ عشرَ) كلها تحتمل معنى حرف العطف الواو فضلًا عن ظروف أخرى غير (أينَ) في العربية أنْ يُعْدَلَ الاسمُ عن اسمٍ فيه حرفٌ : طرح أبو علي في هذا الضرب قضيةً مهمةً جدًّا تتعلق بالاسم أو الظرف (سحر) وكيف عُدِلَ عن أصله المتضمن لحرفٍ وهو لام التعريف ، وماذا أحدثَ العدول في هذا الاسم هل غيّره أو أبقاه على أصله ؟ فالعدول هو : ((أن تلفظَ ببناءٍ ، وتُريدَ الآخر ، فلابُدَّ من أن يكون البناءُ المعدول غير المعدول عنه ، ومخالفًا له)) [٧]طرح الفارسيّ قانون العدول النحوي الثابت باختلاف بناء العدول عن المعدول عنه اختلافًا تامًّا ، فلا يجوز التطابق بين البناءين ، لكنه وقفَ حائرًا بما أنتجَه العدولُ في لفظ (سَحَرَ) إذ قال : ((ولا شيءَ يقعُ فيه الخلافُ بين (سَحَرَ) المعدول والمعدول عنه إلا إرادةُ لامِ التعريف في المعدول عنه ، وتَعَرِّى المعدول منه ، فلو ضَمَّنته معناه ، لكان بمنزلةِ إثباته، ولو أثبتَّه لم يكنْ عَدْلًا ، فإذا كان كذلك ، لم يَجُزْ أن يتضمَّنَه ، وإذا لم يتضمَّنْه لم يَجُزْ أن يُبْنَى كما بُني أمْسِ)) [٨] ، فالقضية متعلقة بأمرين : الأول : تضمّن معنى الحرف المحذوف ، والآخر : إثبات العدل أو العدول . بمعنى إذا تضمّن المعدول (سَحَرَ) معنى لام التعريف المحذوف فكأنما أثبتناه وبذلك يخرج عن قانون العدول النحوي فالأصل عنده عدم جواز دلالته على الحرف المحذوف

في حال العدول ، وبذلك فلا يُقاسُ على (أمْسِ) الدالة على لام التعريف في البناء ، فلا يجوز بناؤه على الفتح عندِه يبدو أن ما طرحه أبو علي يميلُ إلى التعقيد والغموض فلا حاجة لهذهِ المقايسة المخالفة بين (سَحَرَ) و(أمْسِ) في البناء ، فلكلٍ وضع مخالف تمامًا في الدلالة على الحرف المحذوف ، إذ قيل في (سَحَرَ) : ((إنّ سَحَرَ معدولٌ عن السحر ، والصورتان واحدة قبل العدل وبعده)) [٩] نخلص مما تقدّم إلى أنّ الغرضَ من العدل هو تعدّد الأبنية لضربٍ من التوسع في ألفاظ اللغةِ ، ويلحقُهُ توسعٌ في المعاني والدلالات ، فضلًا عن المعنى الأول الذي يُعدُّ أصلًا في اللفظ منذُ وضعه ، لذلك تضمن الاثنان (السَحَر) و(سَحَرَ) لامَ التعريف ، ففي البناء الأول لفظًا ومعنىً ، وفي الثاني معنىً من دون اللفظ ، فلا يستدعي الأمرُ تعقيدًا في الطرحِ والتفصيل أن يُحذفَ الحرف في اللفظ إيجازًا واختصارًا : نلحظ تقاربًا واضحًا بين ضروب حذف الحروف المذكورة بيد أنّ التفاوت قد وقع في جزئيات دقيقة جدًّا تحتاج تمعُّنًا في التفريق بين ضربٍ وآخر ، فالفارسي في هذا الضرب أعطانا فُسحةً من التحليلِ النحوي المدعوم بالتفصيل الدلالي المباشر المؤدّي بالأسباب إلى النتائج الحتمية ، وقد تمثل ذلك أولًا ببيان سبب الحذفِ في الحروف وهو الاختصار والاستخفاف لتقليل ذكرِ الألفاظ إيجازًا مع إيراد معناه وثباته بقولهِ : ((أنْ يُحذفَ الحرفُ في اللفظ، ويكونَ مُرادًا فيه ، وإنما تحذِفهُ من اللفظِ اختصارًا واستخفافًا ، فهذا يجري مَجْرَى الثباتِ ، فمن هذا القِسم : الحذفُ في جميع الظُّروفِ (في) حُذِفَت اختصارًا ؛ لأنَّ في ذكركِ الأسماءَ التي هي ظروفٌ دلالةً على إرادتِها ؛ ألا ترى أنّكَ إذا قلت : جلستُ خلفَكَ ، وقدمتُ اليومَ ، عُلِمَ أنّ هذا لا يكون شيئًا من أقسامِ المفعولات ، إلا الظّرفَ ، فلما كان كذلك ، كان حذفُها بمنزلةِ إثباتها ؛ لقيام الدّلالةِ عليها)) [١٠] صرّح أبو علي بنوع الحروف المحذوفة وهي حروف الجر ، ولاسيّما (في) منها الذي يكثرُ حذفُهُ مع الظروفِ في العربية للدلالة عليه فهو في عداد المذكور الظاهر ، ولم يكتفِ بذلك وإنما تجاوز ذلك إلى بيان أنّ حذفَ حرف الجر يجري على ضربين : ((أحدهما أنْ يوصَلَ الفِعلُ كباب الظُروفِ ، واخترتُ الرجالَ زيدًا ، والآخرُ : أن لا يوصَلَ الفعلُ ولكن يكونُ الحرفُ كالمُثْبَتِ في اللفظ ، فيَجُرُّونَ به كما يُجُرُّونَ به وهو مُثْبَتٌ ، وذلك قولُهم (واللهِ).)) [١١] خلاصةُ ما تقدّمَ أنّ حذفَ حرفِ الجرِ مع دلالة الكلام عليه يأتي في موضعين : الأول : أن يُحذفَ حرفُ الجر مع الظروفِ فيوصلُ الفعلُ إلى الظرفِ مباشرةً أو إلى المفعول به المنصوب على نزع الخافض (حرف الجر) ، وذلك في قولهِ تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [١٢] فـ(قومَهُ) مفعولٌ به منصوب على نزعِ حرفِ الجر (من) بمعنى (اختارَ موسى من قومهِ سبعين رجلًا) فحُذف حرفُ الجرِ ودَلَّ النصُ عليه دلالةً تامّة. أما الثاني فيُحذف حرف الجر مع دلالة اللفظ عليه ، فيَجُرُّ ما بعدَه وكأنما هو مثبتٌ ، كقولنا في القسم (اللهِ) بمعنى (واللهِ) فحُذِفَ (الواو) الدال على القسم وبقي لَفظُ الجلالة دالًا عليه .

الثاني : إضمار حروف المعاني :

ذكرنا سابقًا أن الإضمار هو ترك اللفظ مع بقاء معناه[١٣] ، فقد عقد أبو علي لذلك بابًا سَمَّاهُ (من إضمار الحروف) بيّن فيه أنّ الحروفَ التي تُضمرُ على ضربين : ((أحدُهما عاملٌ ، والآخر غيرُ عاملٍ، فالحروف العاملة على ضربينِ : عاملةٌ في الاسم ، وعاملة في الفعل ، فالعاملةُ في الاسمِ ، نحو : الحروف الجارّة ، وذلكَ قولُهم : اللهِ لأفعلَنَّ ... وقال[١٤]:وبَلَدٍ بآلِهِ مُؤَزَّرِفالبَلَدُ منجرٌّ بالجارّ المُضْمَر ، والدليلُ على ذلك أنَّه لا يخلُو من أن يكونَ الانجرارُ بإضمارِ الجارّ ، أو بأنّ حرفَ العطف صار بدلًا منهُ ، فالدَّليل على أنّ الجرَّ بإضمارِ الحرف أنّ الاسمَ قد انجرَّ، حيثُ لا حرف معه ، يُظَنُّ أنّه بدلٌ منه)) [١٥]عُني الفارسي بإضمار الحروف فاستهل كلامَه بالحديث عن أقسام الحروف العاملة في الاس والفعل ، ثم بدأ أولًا بإضمار الحروف العاملة في الاسم فقصره على حروف الجر دون غيرها من الحروف.

وهذا عما يُحسب عليه ؛ فليست حروف الجر وحدها عاملةً في الأسماء فجاز إضمارُها ، فهناك حروفٌ أُخرى أُضمرت حال عملها في الأسماء فدلّ الكلامُ عليها دلالةً واضحة ، هذا حاصلٌ في حروف العطف التي قد تُحذف فيدلُ الكلام عليها ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [١٦] ، أي : فأفطَر فعليه عدّةٌ من أيامٍ أُخر[١٧] ، فحُذف حرف العطف (الفاء) مع ما بعده لدلالة ما قبله عليه ، والحال نفسه مع حرف النداء العامل في الأسماء إذ جاز حذف (يا) لدلالة النص على النداء فضلًا عن كون المنادى اسمًا معرفة و(يا) النداء تفيد التعريف أيضًا ، فلا يجتمعُ تعريفان في موضعٍ واحدٍ[١٨] . ومثال هذا كثير منهُ ما جاءَ في قولهِ تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [١٩] ، وأرى في حذف الحروف العاملة في الأسماء مع بقاء عملها بابًا واسعًا جدًّا شمل حروفًا كُثُر في العربية لا يمكن إيجازه وتضييقه وقصرهُ على حروف الجر وحدها ، وإن كانت الأكثر حضورًا في كتب النحاة ، لكنها لا تتصدر العنوان بمفردها فهناك من يشاركها في الأمر نفسه كحروف العطف والنداء وحرف الاستثناء وغيرها من الحروف .

المبحث الثاني التوسع الدلالي للحرف في الاستعمال الواحد

معلومٌ لدينا أن التراكيبِ النحوية تؤدي أثرًا مهمًّا في إظهار المعاني والدلالات اللغوية للألفاظ وعلاقة بعضها بالبعض الآخر داخل التركيب الواحد ، والحرف كغيره من أقسام الكلم لابُدّ له من معنى يُؤديه بصرف النظر عن عمله ، وليس هذا حسب وإنما قد يتوسعُ الحرفُ دلاليًّا ليؤدي دلالاتٍ أُخرى في الاستعمال الواحد ، وهذا ما تنبّه عليه العالمُ أبو علي فعقد لذلك بابًا سمّاه (مما يكونُ الحرفُ فيه على لفظٍ واحدٍ ، يحتمل غيرَ معنى) وأجدُ في ذلك تميّزًا يعود لأبي علي في قدرته البارعة على اكتشاف المعاني المختلفة المحتملة للحرف في الاستعمال الواحد فأجادَ في ذلك أيّما إجادة من ذلك حديثه عن (إنْ) المكسورة المخففّة في قولهِ تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [٢٠] إذ احتملت (إنْ) معنين متفاوتين يعتمدُ كلٌ منهما على تأويل النص ، فمن ذلك دلالتها على النفي في قولهِ : ((المعنى : ما كان للرحمنِ ولدٌ ، كقولهِ تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ [٢١] ، ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ ، تكون الفاءُ عاطفة جملة على جملة ، وتكون (إن) للجزاء ، أي إن كانَ للرحمن ولدٌ في زعمكم ، فأنا أوّلُ العابدين له ، ويكون في هذا دلالةٌ على نفي الولدِ عنه ؛ لأنَّ ذا الولدِ لا يستحقُ العبادةَ)) [٢٢] . نلحظ من كلام أبي علي على (إنْ) أنها تحتمل المعنيين وهما النفي والجزاء في النص ذاته ، ولم يأتِ ذلك اعتباطًا وإنما جاء بناءً على تأويله لدلالة النص مع كل معنى، وهذا إن دَلّ على شيءٍ فهو يدلُ على قدرة أبي علي الفارسي على كشف مكنونات النص وما يؤول إليه من المعاني المتوافقة مع عقيدة التوحيد لله سبحانه وتعالى بأنّهُ مُنزّه عن الولد ، لذلك أوضحَ دلالة النفي في (إنْ) ، ولم يكتفِ بذلك بل تعدّاها إلى الشرط والجزاء من خلال تأويله للنص (إن كان للرحمنِ ولدٌ في زعمكم ، فأنا أولُ العابدين له) وقد شمل دلالة نفي الولد عن الله جلّ جلاله .أرى مما تقدّم توسعًا دلاليًّا ظاهرًا يُبيّن قدرة اللغة على احتمال المعاني المختلفة الجائزة من النص الواحد من خلال الحروف ، فمن ذلك أيضًا ما أوردهُ الفارسي في (أنْ) المصدرية الناصبة من قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[٢٣]، إذ طرحَ أبو علي لـ(أنْ) الناصبة دلالاتٍ عدّة ، كلًا حسب تأويله داخل النص ذاته ، فقال : ((تكون (أنْ) الناصبة للفعل وُصِلَتْ بمثال الأمر ، كما يُوصل الذي بتفْعَلْ ، وتكون (أنْ) بدلًا من الضمير ، وتكون أنْ للتفسير بمنزلة أيْ)) [٢٤] . ظاهر من النص تعدّدَ استعمالات (أنْ) داخل النص القرآني أولها تنصب الفعل المضارع لكنها قد دخلت على فعل الأمر (اعبُدُوا) الذي يشبه من حيث البناء المضارع (اتّخَذُوا) ، وهذا ما بيّنَهُ الفارسي حين قال ((تكون (أن) ناصبة للفعل وُصِلت بمثال الأمر)) أي وجوب دخول (أنْ) على الفعل المضارع وما يماثلهُ من البناء كالأمر في النص القرآني ، وساقَ الكلام من باب المقايسة بالاسم الموصول (الذي) الذي يدخلُ أيضًا على الفعل الذي عبّر عنه بـ(بتَفْعَلُ) – على الدوام – كدخول (أنْ) على الفعل كما بُيّنَ). ولم يكتَفِ أبو علي بما تقدّم بل تجاوزه إلى دلالةٍ أُخرى تمثلت بجعْلِ (أنْ) بدلًا من الضمير وهو الهاء في (به)، لاشكَ أن الفارسي لم يَنفردْ بما ساقَه من دلالاتٍ متعدّدة لـ(أنْ) داخل النص القرآني وإنما أفاض المفسرون اللغويون الكلام في الموضع ذاته فاختلفت آراؤهم وتفاوتوا في الترجيح بين الدلالات[٢٥] ، ولكن يبدو أن التفسير هو الغالب ، وهذا ما أقرّه أصحاب الحروف بعدهم فمن ذلك ما ساقه ابن هشام عن الموضع ذاته فقال إنّها ((تكون مُفسّرة بعد صريح القول ، وذكر الزمخشري[٢٦] في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ أنّهُ يجوز أن تكونَ مفسرة للقول على تأويله بالأمر ، أي ما أمرتُهُم إلا بما أمرتَني به أن اعبُدُوا الله ، وهو حسن)) [٢٧] ، إذ استحسن ابن هشام التفسير في (أنْ) الفعل القول (قُلْتُ) على تأويل الأمر ، فجاءت (أن) في (أن اعبُدُوا الله) توضيحًا وتفسيرًا للقول ، فمضمون القول هو الأمر بعبادة الله سبحانه وتعالى .والتزم المالقي الدلالة نفسها في طرحهِ للنص القرآني السابق إذ قال في معنى (أنْ) : ((أي : اعبُدُوا الله ، وأي امشوا ، وكأنّه في التقدير : إلا ما أمرتني به من العبادة ، وانطلق الملأُ منهم بالمشي))[٢٨] . فـ(أي) تمثلُ تفسيرًا لما تقدّم من النص وهو فعل القول ، فأظهرت دلالة الأمر وهي العبادة، بمعنى سيروا على نهج ملخصه العبادة .وآخر ما يُذكر في دلالة الحرف على المعاني الكثيرة في النص الواحد ما ساقه الفارسي عن (أمَّ) في قول أبي ذؤيب الهذلي[٢٩] :فأجبتُها أمَّا لجِسْمِي أنَّهُ أوْدَى بنيَّ من البلادِ فَودَّعوا

احتمل الحرف (أمَّ) معاني واستعمالات كثيرة ، فقد طرحها أبو علي على نحوٍ مفصلٍ ميّز فيه كلَّ نوعٍ بناءً على ما ينتجه من دلالاتٍ تتناسب وسياق النص الذي طُرح فيه الحرف ، فأجاز في (أمّ) التجزئة بالعودةِ إلى أصلها وهذا مما ورد عن العرب في تحديد أصل حروف كُثر كـ(إذْما) من (إذ) و(ما) و(أيّما) من (أي) و(ما) ، و(ألا) من (همزة الاستفهام) و(لا) النافية[٣٠] والحال نفسه مع (أمّ) إذ قال فيها أبو علي بدءًا ((((أمَّ) وهي أم المنقطعة ، وما التي للاستفهام فيكون التأويلُ: لجِسمِي أنَّه أودَى بنيَّ من البلادِ ، فيكون (أنَّه) مُرتفعًا بالظرف الذي هو (لجسمي)))[٣١]، فقصد من ذلك أنَّ (أم) قد قطعت ما قبلها عمّا بعدها من الكلام من حيثُ اللفظ والمعنى ، فالنطقُ بها يُحدثُ

قطعًا دونَ وصل مباشرٍ ، فحينما نقول (أمَّا لجِسمي) القطع يلزمنا الوقف في نطقها (أمْ ... مَا لِجسمي) فأظهر ذلك الوقف المعنى المراد منها وهو الانقطاع عن الكلام لمدّةٍ وجيزةٍ ثم الاستفهام فيما بعد بـ(ما) الاستفهامية ، وهذا القطع يوجّه معنى الكلام ويسوقه إلى إظهار أهمية الاستفهام في هذا الموضع تحديدًا لذلك نرى غلبة الاستفهام على (أمّ) في حال تركيبها من (أم وما) .ثم أجاز أبو علي : ((أن تكونَ (أمّ) إنّما هي (أنْ) المخفّفة من الشديدة ، وتكون (ما) موصولةً ، فيكون التقدير : فأجبْتُها بأنَّ الذي لِجسمي أنَّه أوْدَى بنيَّ ، فيكون (ما) في موضع رفع بالابتداء ويكون (أنَّ) في موضع الخبر ، وتكون الجملة في موضع رفع بأنَّه خبر الهاء المضمرة في (أنْ) المخففة من الشديدة)) [٣٢] ، لم يخرج الفارسي عن فكرة التجزئة فأجاز في (أمَّا) أن تكونَ من حرفين مختلفين تمامًا عمّا تقدّم ذكره ، وهما (أنْ) المخفّفة من الشديدة التي يُراد بها التوكيد[٣٣] كما هو معلومُ (ما) الموصولة ، ولا يفوتنا التنبّه على مقصد أبي علي من سابق كلامه وهو الاهتمام والتركيز على قضية الدلالة النحوية وأثرها في السياق الذي طُرح فيه الحرف ، فحينما قال إنّ (أمّا) هي (أنْ) المخففة من الشديدة ممزوجة بـ(ما) الموصولة بمعنى أنها أدّت الدلالة نفسها في النص وإنْ كانت هي باقيةً على لفظها وصورتها ولكنها خرجت لتأدية معنى آخر ، وهذا مما يلزمُ التقديرَ والتأويلَ بقوله : ((التقدير : فأجبتُها بأنّ الذي لجسمي أنّهُ أودى بنيَّ)) فصرّح بـ(ما) الموصولة من خلال تقدير (الذي) في النص فجعلها مبتدأ ، ثم عمد إلى تأخير (أن) في جعلها مع اسمها الضمير المتصل وهو (الهاء) خبرًا للاسم الموصول (الذي) المعدول عن (ما) نخلص مما تقدّم أن ما طرحه أبو علي لا فائدة منه من دون تقديرٍ وتأويل لإظهار دلالة الحرف المكنونة في ذهنهِ المتميّز والمبدع في طرح تلك الدلالات المحتملة للحرف الواحد داخل السياق ، ولم يكتفِ بما تقدّم وإنما أجاز ((أن تكونَ (ما) زائدة فيكون التقدير : فأجبتُها بأنّه لِجسمي))[٣٤]، أي جعل (ما) زائدة لا معنى لها وبالإمكان حذفها من النص وهذا أيضًا يعتمد على التقدير والتأويل المطروح ، ثم أجاز زيادة (أنْ) [٣٥] أيضًا بناءً على التقديروآخر ما ساقه أبو علي فيما يتعلق بتوسع دلالة (أمَّا) في بيت أبي ذؤيب الهذلي دلالة التفسير وأظنها الأهم مما تقدّم كله ، على أن يقترنَ جوابها بالفاء فيكون ما بعد الفاء تفسيرًا لما قبلها فقال في ذلك: ((ويجوز أن تكونَ (أمّا) في قوله : (أمّا لجسمي) هي (أمَّا) التي في قولِك : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، وأمَّا جسمي فشاحبٌ ، وأمَّا جَنْبِي فلا يلائمُ مضجعًا ، إلا أنّه حذفَ الفاء ، لأنَّهُ في شعرٍ)) [٣٦] . فقد فسرت حالَ (زيد) بأنّه منطلق فاقترن التفسير بالفاء إشارة إليها ، والحال نفسه مع المثالين الآخرين ، إذ بيّنت (أمّ) حال جسمي بأنّه شاحبٌ ، وحالَ جنبي بأنّه لا يلائمُ مضجعًا فاقترنت الفاء بالجوابين ، وإذا ما نظرنا في دلالة (أمّ) وهو مرادنا في هذا البحث نجدها قد تضمنت معنى الشرط[٣٧] ، فهي من حروفهِ لكنها غير جازمة وتسمى أيضًا (تفصيلية) لأنها تحتاج إلى جوابٍ يوضح المعنى توضيحًا كاملًا مفصّلًا شريطة اقترانه بالفاء ذكرًا لقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ [٣٨] أو تقديرًا لقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ [٣٩] . فنلحظ من هذين النصّين أن (أمّا) قد أفادت معاني عديدة هي التفصيل والتفسير فضلًا عن دلالة الشرط الممزوجة بالتوكيد .

المبحث الثالث أثرُ ضم الحروف المفردة في اكتساب الحرف المركب دلالته الجديدة

عُني النحاةُ منذُ نشأة النحو بمسألة ضم الحروف المفردة بعضها إلى بعض لتكوين حروف مركبة جديدة لها معنىً جديد معتنين بالدلالة أيّما عناية ، تدلُ هذهِ الحروف على معنى وهي مفردة مختلف تمامًا عن المعنى الناشئ من التركيب ، وأظهر الفارسي عنايته بذلك حينما عقد بابًا سَمّاهُ ((الحروف التي تدلُ على معانٍ ، فإذا ضُمَّ منها حَرفٌ إلى حَرف دلّكَ بالضمّ على مَعْنىً آخر لم يدلّ واحدٌ منهما عليه قبل الضمّ)) [٤٠] . فقد أشار إلى شدّة الاختلاف والتفاوت في دلالة الحرفين في حالتي الإفراد والتركيب ، فلا علاقة رابطة بين الجزء والكل تمامًا ، فالتركيب والضم يعرفُ الحرفَ عن دلالته الأولى ويدخله في دلالة أُخرى وقد أوجز أبو علي حديثه في طائفة من الحروف ولم يتجاوزها على الرغم من كثرتها في العربية، من ذلك حديثه عن (لولا) إذ قال فيها : (((لولا) معناها امتناعُ الشيء لوجود غيره ، نحو : لولا زيدٌ لزرتُكَ. دلَّت الكلمة في حال الضمّ على ما لم تدلّ عليه (لو) مفردةً ولا (لا))) [٤١] ، فصرّح أبو علي بدلالة (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيرهِ وهو مما اتفق عليه النحاة[٤٢] ، ولو دققنا النظر نجده مركبًا من حرفين مفردين هما (لو) و(لا) ، فـ(لو) حرفٌ له دلالات كثيرة ومختلفة ذكرها النحاة[٤٣] ، منها العرض والتمني والمصدرية والتقليل وأهمّها الشرطية بامتناع الشيء لامتناع غيرهِ ، وهذه الدلالات المتفاوتة تختلف بظاهرها وأصلها عن دلالة (لولا) الشرطية ، فكلا الحرفين (لو) المفرد ، و(لولا) المركب يُصنفان أو يندرجان تحت عنوان الشرط ولكنّ لكلٍّ منهما دلالةً مختلفة تمامًا بناءً على السياق الذي طُرح فيه الحرف وما أفاده من معنى ، فمثال (لو) قولنا (لو قامَ زيدٌ لأحسنْتُ إليكَ) ، إذ امتنع الإحسان لامتناعِ قيام زيد ، أما (لولا) فقوله تعالى : ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ

﴿ [٤٤] ، إذ منعَ اللهُ هدمَ الصوامِعِ لوجود دفعه سبحانه وتعالى للناس وإذا ما عُدنا إلى الحرف المفرد الثاني الذي ضُمّ إلى (لو) لتكون (لولا) وهو (لا) وله كما هو معلوم دلالات واستعمالات كثيرة منها النفي والنهي والعطف لكنه خرج عن تلك المعاني كلها بتركيبه مع (لو) لتكون (لولا) . وما ذكره أبو علي ينطبق أيضًا على (لولا) التي للتحضيض[٤٥] ، ثم انتقل بعد ذلك إلى حرف مركب آخر هو (هَلَّا) المختصة بالتحضيض أيضًا ويبدو أنّ ما طرحه أبو علي له أساس انبثق من شيخ النحاة سيبويه إذ قال : ((هَلَّا ، ولولا ، وألّا ، ألزموهنّ (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل، حيثُ دخلَ فيهنّ معنى التحضيض)) [٤٦] ، ثم أشير فيما بعد إلى الحروف ذاتها : ((اعلم أنّ هذهِ الحروف مركبة ، تدل مفرداتها على معنىً ، وبالضم والتركيب تدلُ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب ، وهو التحضيض ، فـ(لولا) التي للتحضيض مركبة من (لو) و(لا) ، فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى لا : النفي ، والتحضيض ليس واحدًا منهما))[٤٧] . ثم أوضح د. مصطفى النحاس الفرق بين الاثنين في معرض حديثه عن التحضيضية قائلًا: ((والفرق بين (لولا) هذهِ ، وبين (لولا) الامتناعية : أنّ الثانية تدخل على جملتين : إحداهما مبتدأ وخبر ، والأُخرى : فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالأُخرى ، وتربطها بها ، كام يدخل حرف الشرط على جملتين)) [٤٨] ، فأراد بكلامه التفريق بين الحرفين المتفقين لفظًا من ناحية العمل في سياق الجمل العربية، وهذا ما أغفله الفارسي متعمدًا التركيز على الحروف ودلالاتها في العربية .ثم ختم أبو علي هذا الباب بالحديث عن (لَمّا) المركبة إذ قال فيها : ((فأمّا (لَمّا) فإن (لم) بدخول (ما) عليها قد تغيَّرتْ عمّا كانت عليه ، ألا ترى أنها صارت ظرفًا ، ولم تكن كذلك قبلُ ، إلا أنّها بقيتْ على الجزم والنفي اللذين كانا فيه قبلُ ، وذلك نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ ﴾ [٤٩])) [٥٠] ، فـ(لمّا) رُكّبَ من (لم) النافية الجازمة للفعل الدال على المستقبل فتنقل معناهُ إلى الماضي كقولنا (لم يَقُمْ زيدُ) أي: ما قامَ زيدٌ ، أمّا (لَمّا) فلا تدخل إلا على فعلٍ مستقبل[٥١] ، فنرى توافق الاثنين بالدخول على الفعل المستقبل ، ولكنهما مختلفان تمامًا من ناحية الدلالة ، فلمّا تعلقت بالظرفية فأصبحت بمعنى حين على رأي أبي علي ، وفي حقيقة الأمر (لمّا) تأتي على ثلاثة أنواع هي : ١- جازمة . ٢- استثنائية . ٣- ظرفية ، وهي المقصودة في هذا الموضع وإن كانت باقية على الجزم والنفي السابقين كما ذكر أبو علي ، لكنها تعطي معنى ظرفية الزمان المقدّرة بـ(حين) أو (عندما) أو (إذ)[٥٢]، فلا يأتي بعدها إلا فعل ماضٍ يدلُ على زمن مضى ، أو مضارع منفي بـ(لم) ويمكننا تمييز هذا النوع عن غيرهِ بمجرد استبدالها أي (لمّا) بالظرف (عندما)وبقي أن نذكر أن حديثَ أبي علي لا يتعدى الدلالة والمعنى في طرح الحروف مفردةً أو مركبة ، إذ تجاوز الحديث عن العمل في الحالتين وإن كان متطابقًا برفع ما بعده أو نصبه أو جزمه ، فما يعنينا هو الحروف وما تَبُثُّهُ من دلالات متفاوتة بتفاوت السياق المطروحة فيه .

الخاتمة

الحمدُ للهِ ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أمّا بعدُ ..فيصلُ البحث إلى منتهاه ليقدمَ للقارئ خلاصةً يَصِفُ فيها أهم الاستنتاجات التي توصلَ إليها الباحث ، منها تَميّزُ أبي علي الفارسي بقضية الدلالة النحوية ولاسيّما الحروف ، إذ أثبت شدّةُ عنايته بها من خلال عقدهِ لأبوابٍ عدّة تحمل عنوانات مختصة بالحروف وما يدورُ حولها من دلالات متعددة تَتَبّعها البحث على نحوٍ واضحٍ ومباشرعنايتهُ الشديدة بربط دلالة الحروف واستعمالاتها بالشاهد القرآني أو الشعري ، وظهر ذلك جليًّا من خلال كثرة طرحهِ لها ، فلا يكاد يخلو سطرٌ منها وإن دَلّ هذا على شيء فهو يدلُ على علمٍ غزير وإلمامٍ واسعٍ بهاأظهر البحثُ براعة أبي علي الفارسي في طرح قضيتي الحذف والإضمار في الحروف ، فقد تميّز في التفريق بين المصطلحين دلاليّاً عبر توظيف ذلك في سياقات متعددة فمال إلى كفة الحذف أكثر بكثير من كفة الإضمار ، فطرح له ضروبًا عدّة خلاف الإضمار اقتصر أبو علي بحديثه عن إضمار الحروف على العاملة في الأسماء فقط ولم يتجاوزها إلى العاملة في الأفعال وهي كثيرة جدًّا ، فضلًا عن تحديده بالعاملة في الأسماء بحروف الجر فقط ، فقد أولاها عناية واضحة وأهمل غيرها من الحروف العاملة أيضًا في الأسماء وهي كثيرة في العربية كحروف العطف والنداء والاستثناء وغيرها وقف البحث على قدرة أبي علي الفارسي بإظهار دلالة الحروف لفظًا أو تأويلًا وتقديرًا على وفق السياقات المطروحة المتضمنة للحرف موضع الحديث برع أبو علي وتميّز بإلمامه الواسع بكل دلالات الحرف الواحد المختلفة الجائزة في الاستعمال الواحد ، فأجاد في طرحها وتفصل القول فيها ولاسيما حديثه عن (أمّا) فقد ذكر الدلالات النحوية المحتملة لها مسنودة بالتأويل والتقدير الموافق لتلك الدلالة أظهر البحث اهتمام أبي علي بقضية (التجزئة) في الحروف التي تتمثل بالحروف المركبة والمفردة فوافق بذلك من سبقه وعاصره من النحاة

الهوامش

١- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٢/٣ ؛ الكليات : ٣٨٤ .

٢- التعريفات : ٣٢ .

٣- كتاب الشعر : ٤٢ .

٤- ينظر : الأصول في النحو : ١٣٦/٢ ؛ حروف المعاني : ٣٤ ؛ الصاحبي : ٢٠٨ .

٥- شرح المفصل : ٢٥/٦ .

٦- شرح المفصل : ١٠٦/٤ ؛ وينظر : شرح شذور الذهب : ١٣٣ .

٧- كتاب الشعر : ٤٢ ؛ ينظر : التعريفات : ١٣٦ .

٨- كتاب الشعر : ٤٢ .

٩- شرح المفصل : ٤١/٢ .

١٠-كتاب الشعر : ٤٢-٤٣ .

١١-كتاب الشعر : ٤٣ .

١٢-سورة الأعراف ، آية ١٥٥ .

١٣-ينظر : التعريفات : ٣٢ .

١٤-البيت مجهول القائل . ينظر : الكتاب : ١٢٨/٣ .

١٥-كتاب الشعر : ٤٩ .

١٦-سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

١٧-ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٧٢/٣ .

١٨-العوامل المائة النحوية : ١٢٣ .

١٩-سورة يوسف ، آية ٢٩ .

٢٠-سورة الزخرف ، آية ٨١ .

٢١-سورة مريم ، آية ٣٥ .

٢٢-كتاب الشعر : ٨٠ .

٢٣-سورة المائدة ، آية ١١٧ .

٢٤-كتاب الشعر : ٨١ .

٢٥-ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٤٤/١ ؛ والكشاف : ٦٩٤/١ ؛ البحر المحيط : ٦٠/٤ .

٢٦-ينظر : الكشاف : ٦٩٤/١-٦٩٦ .

٢٧-مغني اللبيب : ٣٢/١ .

٢٨-رصف المباني : ١٩٧ .

٢٩-ديوان أبي ذؤيب : ٤٨ .

٣٠-ينظر : شرح المفصل : ١١٥/٨ ؛ مغني اللبيب : ٦٨/١ .

٣١-كتاب الشعر : ٨١ .

٣٢-كتاب الشعر : ٨٢ .

٣٣-ينظر : رصف المباني : ١٩٥ .

٣٤-كتاب الشعر : ٨٣ .

٣٥-ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٣٦-المصدر نفسه : ٨٤ .

٣٧-ينظر : حروف المعاني : ٦٤ ؛ الصاحبي : ١٤٤ ؛ الجنى الداني : ٥٢٢ .

٣٨-سورة الضحى ، آية ٩ .

٣٩-سورة آل عمران ، آية ١٠٦ .

٤٠-ينظر : كتاب الشعر : ٨٨ .

٤١-المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٤٢-ينظر : حروف المعاني : ٣ ؛ الصاحبي : ٢٦٢ ؛ مغني اللبيب : ٢٧٢ .

٤٣-ينظر : رصف المباني : ٣٥٨-٣٦٠ ؛ مغني اللبيب : ١/٢٥٦-٢٧٢ .

٤٤-سورة الحج ، آية ٤٠ .

٤٥-ينظر : كتاب الشعر : ٨٨ .

٤٦-الكتاب : ١/٤٥٩ .

٤٧-شرح المفصل : ٨/١٤٤ .

٤٨-دراسات في الأدوات النحوية : ٩٤ .

٤٩-سورة آل عمران ، آية ١٤٢ .

٥٠-كتاب الشعر : ٨٩ .

٥١-ينظر : الصاحبي : ٢٦٥ .

٥٢-ينظر : مغني اللبيب : ١/٢٨٠ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٥٤هـ) ، مراجعة : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : عادل أنور حضر ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، المكتبة العربية ، حلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .
- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، إربد – الأردن ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- دراسات في الأدوات النحوية ، د. مصطفى النحاس ، مطابع دار القبس ، الكويت ، ط١ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق : د. أحمد خليل الشال ، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ، بور سعيد ، ط١ ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط٨ ، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م .
- شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦٥١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت) .

– الصاحبي ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد صقر ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م .

– العوامل المائة النحوية ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، شرح الشيخ : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : عادل عبد المنعم أبو العباس ، دار الطلائع، القاهرة – مصر ، ٢٠١٦م .

– الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م .

– كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الاعراب ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، المؤسسة السعودية بمصر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م .

– الكشاف عن حقائق التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م .

– الكليات ، أبو البقاء الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق : د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٨م .

– مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .